

الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر: هل طفح الكيل؟

أحمد بهاء الدين شعبان*

دشن إعلان "الحركة المصرية للتغيير- كفايه"، التي عقدت مؤتمرها التأسيسي في 22 أيلول/ سبتمبر 2004، وشهد الشارع المصري أولى مظاهراتها في الثاني عشر من شهر كانون الأول/ ديسمبر من نفس العام، بداية عصر الاحتجاج الجماهيري الواسع النطاق، الذي يمثل، بكل المقاييس، ظاهرة جديدة على المجتمع المصري. كان الفهم الأساس الذي انطلقت منه حركة "كفايه"، يبدأ من إدراك أن الفشل الذريع لأداء "الدولة الوطنية" أو "دولة ما بعد الاستعمار" في الوطن العربي بشكل عام، وفي مصر على وجه الخصوص، وعجزها عن مواجهة التحديات والمخاطر المحيطة، داخليا وخارجيا، يعود في المقام الأول إلى غياب الحريات الإنسانية الأساسية، التي انتزعت - قسرا- من مواطنينا، وإلى القمع متعدد المستويات، الأمر الذي أدى إلى أنهاء شعوب هذه المنطقة، وأعجزها عن مقاومة عمليات الاستغلال الداخلي المركب، أو التصدي للمؤامرات الاستعمارية التي توالى عليها من كل اتجاه، وأوقعها في حبال التخلّف والتبعية، على الرغم من ثرواتها الهائلة وطاقتها الكامنة الكبيرة. ومن المثير تتبع سيرورة هذه الحركة وأثرها في كسر الخوف المطلق من النظام، من قمعه، وإنما أيضا من تعاليه، حيث قدمت مثالا متكررا في هذا المجال أدى إلى تحرير قدرة الناس عموماً على الخروج إلى الشارع. كما من المثير رصد عملية انتقال القدرة على الاحتجاج، التي تمت بعد ذلك، من إطار أبناء الطبقة الوسطى الذين تحركت كفاية في نطاقهم وعبرت عن هواجسهم، إلى الفئات الأكثر شعبية وانسحاقاً، كالفلاحين والعمال، وهي الفئات التي عرفت اوضاعها تدهوراً مكثفاً في السنوات الأخيرة، مع انسحاب الدولة من أنظمة الرعاية الاجتماعية، أو تركها تتلاكل وتنهار، ورسوخ عمليات تحرير الاقتصاد والخصخصة وتصفية القطاع العام والرجوع عن تدابير الإصلاح الزراعي. فهل عادت مصر لالتقاط انفاسها من جديد؟

تطل هذه الورقة على الحدث من موقع التعاطف مع التحركات المذكورة، فكاتبها هو واحد من أبرز مؤسسي حركة "كفايه". وينسجم اهتمام مبادرة الإصلاح العربي في اطلاع قرائها على وجهة النظر هذه مع سياستها في تحقيق التقاطع بين الاطارين البحثي والمدني.

* عضو مؤسس للحركة المصرية من أجل التغيير "كفايه"

تراث ومنطلقات

الاستغلال الداخلي المركب، أو التصدي للمؤامرات الاستعمارية التي توالى عليها من كل اتجاه، وأوقعها في حبال التخلف والتبعية، على الرغم من ثرواتها الهائلة وطاقتها الكامنة الكبيرة.

ومن هنا فقد اجتمع رأي مؤسسي الحركة على أن قضية استعادة القيمة والروح المفقودة للمواطن المصري والعربي، هي قضية القضايا في أي مشروع تحرري (بالمعنى الشامل) في بلادنا، وأن مسألة "التغيير" الديمقراطي السلمي، المرتكز على المبادرة الشعبية، والمقاوم للمشاريع التي تتذرع بـ "الديمقراطية" كمدخل لتفكيك الأمة وتفتيت اللحمة الوطنية والقومية، هي قضية كاملة الإلحاح والأولوية. وأنها من الخطورة بحيث لا يقدر على حمل أعبائها أي فصيل سياسي بمفرده. ومن هنا كانت المساعي للبحث عن "القواسم المشتركة" بين كافة أطراف العمل الوطني: من يساريين وقوميين وإسلاميين وليبراليين وطنيين، والدعوة للالتفاف من حولها، والسعي إلى إبداع أساليب جديدة في العمل تساعد على الوصول إلى وجدان المواطنين، وتشجعهم على تخطي مخاوفهم العميقة الموروثة واختراق "الجدار الحديدي" الذي أحاطت به السلطة حقوق المشاركة السياسية في المجتمع. وكان الهدف هو تجاوز القيود الصارمة التي فرضها النظام على النزول إلى الشارع، وذلك من أجل التواصل المباشر مع الرأي

لم تكن حركة "كفايه" وليدة العدم أو الفراغ. بل هي وريثة كل النضالات الجماهيرية السابقة، وشارك كوادرها بدور أساسي في قيادة الحركات الطلابية الديمقراطية التي عمّت البلاد في أعقاب هزيمة 1967 العسكرية، كما ساهموا بدور مرموق في جميع أشكال العمل الوطني والقومي لمواجهة "التطبيع" بعد توقيع اتفاقية "كامب ديفيد"، وفي تأسيس وقيادة "لجان دعم الانتفاضات الفلسطينية"، وفي كافة التحركات الواسعة التي تفجرت احتجاجاً على العدوان على العراق. كما تفرس أغلب كوادرها في السجون والمعتقلات حيث تعارفوا، وتوثقت العلاقات بينهم، رغم اختلاف مشاربهم السياسية، وكذلك اشتركوا معاً في جميع أشكال العمل المدني التي جرت على امتداد العقود الأخيرة.

كان الفهم الأساس الذي انطلقت منه حركة "كفايه"، يبدأ من إدراك أن الفشل الذريع لأداء "الدولة الوطنية" أو "دولة ما بعد الاستعمار" في الوطن العربي بشكل عام، وفي مصر على وجه الخصوص، وعجزها عن مواجهة التحديات والمخاطر المحيطة، داخليا وخارجيا، يعود في المقام الأول إلى غياب الحريات الإنسانية الأساسية، التي انتزعت - قسرا - من مواطنينا، وإلى القمع متعدد المستويات، الأمر الذي أدى إلى أنهاك شعوب هذه المنطقة، وأعجزها عن مقاومة عمليات

في مواجهة دولة بكل سلطانها وجبروت أجهزتها القمعية، مما أسلم الجميع للانسحاق والقبول بالأمر الواقع والتعايش معه". (ما هو الانجاز الحقيقي لحركة "كفايه"؟ د. عماد صيام - جريدة "البديل" 8/15/2007).

وكان تحقيق هذا الهدف هو جوهر صيحة "كفايه" المفاجئة، الصادمة والمدوية معاً، التي حلقت كالفراشة في سماء مصر، محدثة تأثيرات موجية متتابة، لم يكن أقلها أنها كسرت حاجز الخوف من تحدي السلطة الاستبدادية أو الجهر بمواجهتها، أو أنها أنزلت الحاكم/الإله، الكائن الأسمى، شبه المقدس، من عليائه إلى الأرض، مطالبة بمحاكمته ومحاسبته، وبرحيله هو وأسرته، ومعتززة على مخططات توريث السلطة في مصر الجمهورية "إلى النجل" فيصبح ولياً للعهد!

لقد انتزعت حركة "كفايه"، للمرة الأولى بعد ما يقرب من خمسة عقود ونصف العقد (منذ "أزمة مارس" 1954) الحق في التنظيم العلني المستقل، وفي الإضراب والتظاهر السلمي، دون الانصياع إلى تهديدات أجهزة الأمن ووعودها، وهو أمر كان يمثل في مصر قبل تكوين الحركة نوعاً من "التابو" الذي لا يتجاسر أحد على المساس به! كما جسدت حركة "كفايه" القيم النضالية الباقية، وفي مقدمتها وحدة النسيج الوطني في أسمى معانيها، حينما اختارت لموقع منسقتها العام الأول، مناضلاً قبطياً

العام، بعد أن أدى استئثار "الحزب الوطني" الحاكم بالسلطة على مدى ثلاثة عقود متصلة، وما شاب حكمه من فساد واحتكار واستبداد، إلى تجميد تام للحياة السياسية، شكلاً وموضوعاً، وفتح الباب واسعاً أمام بعض الاتجاهات (كالأصولية) التي احتكرت الفضاء السياسي بلا منافس، فيما أدت هذه الأوضاع إلى إصابة الأحزاب السياسية الرسمية، الحكومية و"المعارضة"، بالشلل الكامل وتحولها على حد وصف المؤرخ المعروف د. يونان لبيب رزق، إلى "هياكل خشبية تشبه الطائرات المصرية المضروبة في نكسة 1967!"

منجزات ونتائج

واقترضى التحرك باتجاه تحقيق هذه الرؤية، على حد وصف باحث أكاديمي إلى "بناء ونشر ثقافة سياسية جديدة، كشرط لازم لبدء عملية التغيير السياسي ونجاحها في بناء مجتمع جديد. فاستمرار نظام الاستبداد والفساد أصبح يعتمد، بجانب أجهزته القمعية، وترسانة قوانينه المقيدة للحريات، على ثقافة سياسية هي ثقافة الاستبداد والترويع التي سادت على امتداد عقود ونجحت في تفكيك مقاومة الفئات والقوى الاجتماعية المضارة، وتدمير حيوية مؤسساتها التي يمكن أن تعبر من خلالها عن نفسها وعن مطالبها السياسية والاجتماعية، بشكل مستقل وجماعي، وأصبح المواطن مجرد فرد

"تحرير الاقتصاد" على النحو الذي تفرضه الهيئات
والمؤسسات المالية العالمية المتطابقة مع نظريات
"الليبرالية الجديدة"!

"كفايه" وأخواتها

كان ميلاد وانطلاقة حركة "كفايه" إيذاناً بإعلان
متواتر لنشأة عدد كبير من الحركات "الشقيقة":
بعضها تخلق من رحم "كفايه"، والبعض الآخر تم
بمشاركة من نشطائها، والبعض الثالث تمتع
باستقلالية نسبية أو كاملة عنها، لكن كلها عملت في
نفس الاتجاه: تعميق الممارسة الديمقراطية، والعمل
على توسيع هامش العمل الشعبي المستقل،
والتصدي للممارسات الرسمية المعادية للمصالح
العامة.

- فعلى سبيل المثال تشكلت "حركة استقلال
الجامعة - 9 مارس" من مجموعة كبيرة من
الأكاديميين المرموقين في شتى الجامعات
المصرية، بهدف التحرك لتحقيق الحرية
الأكاديمية وتخليص الجامعات المصرية من هيمنة
الدولة وأجهزة الأمن، وكفالة حرية الفكر والاعتقاد
للطلاب والأساتذة، ومحاربة الفساد في المحيط
الجامعي،

- وأنشئت حركة "عمال من أجل التغيير"
للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة، ومواجهة
الخطط الحكومية التي تدمر الصناعة، ولحشد

هو الأستاذ جورج إسحاق. وجاء هذا الأمر في
إحدى نرى الاستقطاب الطائفي، لكي يرد عملياً
على دعاة التفرقة بتقديم نموذج حي لتجسيد "مبدأ
المواطنة".

غير أن الإنجاز الأهم، والتحقيق الأمثل لمبادرة
حركة "كفايه" وفكرتها الأصلية، هو أنها شجعت
كل صاحب حق أو "مظلومة" أو مطلب مشروع،
على الخروج شاهراً قبضته للدفاع عن وجوده، بعد
أن بات من المؤكد أن الدولة والنظام الحاكم قد
تخلياً بصورة كاملة ونهائية عن دورهما
الاجتماعي تجاه المواطنين، وهو الدور الرئيسي
الذي وسم عمل الدولة المركزية المصرية
التاريخية، وبرر وجودها وصلاحياتها الضخمة،
ثم تدعم واتسع مداه في ظل إدارة الدولة الناصرية.
ليس هذا وحسب، بل تحول هذا الدور إلى نقيضه،
بانحيازه المعلن إلى الشرائح الاجتماعية الجديدة،
المحدودة العدد والبالغة الثراء، التي طفت على
سطح المجتمع خلال السنوات الأخيرة بفعل اقترابها
للصيق من رموز الحكم، وتبعيتها للاحتكارات
الخارجية، الأمر الذي يسر لها التسلل السريع
إلى قمة السلطة، والاستفادة من هذا الوضع لمراكمة
ثروات هائلة في بضع سنوات، عادت عليها من
نهب المال العام والتربح من مناخ الفساد السائد،
ومن تملك المصانع والمؤسسات العامة التي بيعت
لهم بـ "رخص التراب"، وبالأعياب مكشوفة،
بموجب برامج "الخصخصة" و "إعادة الهيكلة" و

تحركوا دفاعاً عن الحريات العامة والمطالب النقابية المرتبطة بها، وأهمها إلغاء عقوبة حبس الصحفيين في قضايا الرأي، وإطلاق حق إصدار الصحف المستقلة، إلى جانب قضايا قطاعية أخرى، - وتكونت حركة "محامون من أجل التغيير"، التي عبّرت في بيانها التأسيسي عن طموح أعضائها إلى "التغيير السلمي الشامل للواقع المتردي الذي نعيشه، وإلى تغيير الدستور القائم ليصبح دستوراً ديمقراطياً تكون الحرية فيه هي القيمة العليا"،

- وتكونت حركة "مهندسون ضد الحراسة" التي تنظم صفوف المهندسين المصريين بهدف انتزاع نقابتهم من قبضة الدولة التي فرضت عليها "الحراسة" منذ أكثر من اثنتي عشر عاماً، بعد فشلها في الهيمنة على إرادة أعضائها،

- غير أن أهم ما تضمنته هذه الباقية من الحركات جاء لمواكبة حركة "قضاة مصر"، تلك الفئة المؤثرة تاريخياً في المجتمع المصري، كما تعكس من توقيه الدائم للعدل المفتقد، ولمن يحميه من العسف المستمر الذي تعرض له في جميع العصور والعهود، دون استثناء! فقد انتفض القضاة على تدخل السلطة التنفيذية الفج في شؤونهم، وعلى إكراه النظام لهم قبول دور "شاهد الزور" في كل الانتخابات السابقة التي زيف نتائجها لصالحه، مدعياً إشراف القضاء عليها، وتحركوا اعتراضاً على القوانين المجحفة التي تصدر حقهم في

الصفوف العمالية في مواجهة برامج "التكيف الهيكلي"،

- وتكونت حركة "شباب من أجل التغيير" للعمل وسط الشباب الذي "ولد وعاش في ظل حالة الطوارئ" وأنفق عمره تحت وطأتها، حسبما يقول شعارها المميز،

- وتكونت حركة "أطباء من أجل التغيير" للدفاع عن حقوق الأطباء في مواجهة أوضاع مهنة الطب المتدهورة والأحوال المنهارة للخدمات الصحية المقدمة للمواطنين،

- وتكونت حركة "كُتاب وفنانون من أجل التغيير"، التي ضمت نخبة مرموقة من كبار المبدعين المصريين التقوا على مجموعة من المبادئ أهمها "التأكيد على مبدأ الحرية بكافة أشكالها، وبخاصة في مجالات الإبداع الأدبي والفني والفكري والبحث العلمي، رافضين أي شكل من أشكال المصادرة أو الرقابة على العقل المصري"، فضلاً عن المطالب السياسية العامة المشتركة: "إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وفي مقدمتها قانون الطوارئ كإطلاق حرية تكوين الأحزاب، وحرية إصدار الصحف، وكفالة حق التظاهر السلمي والإضراب والإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين ورفض التمديد والتوريث"،

- وتكونت حركة "صحفيون من أجل التغيير" التي ضمت قطاعاً من الصحفيين المصريين

وحشد المواطنين لمواجهة "خصخصة" التأمين الصحي، وانعكاساته المدمرة على صحة المصريين. وهناك "حملة المنظمات غير الحكومية للدفاع عن حق التنظيم" في مواجهة القيود العنيفة التي يفرضها النظام على حرية تنظيم جمعيات المجتمع المدني ومنندياته، وتحركاتهما السلمية. ثم كان آخر "المواليد" في هذه السلسلة، تكوين حركة "مصريون ضد التعذيب" التي أعلنت يوم 9 أيلول/سبتمبر الماضي، لمواجهة موجات "التعذيب المنهجي" الذي أصبح السمة الأساسية لممارسات الأجهزة الأمنية في السنوات الأخيرة، ليس تجاه الخصوم السياسيين وحسب، وإنما أيضاً في التعامل مع المواطنين العاديين، وفي "المسائل" المنقطعة الصلة بالنشاط السياسي أو المعارض. وهناك علاوة على هذه كلها حركات يضيق المجال عن سردها جميعاً .

متغير استراتيجي !

يبدو واضحاً من الاستعراض المركز السابق أن أغلب الحركات والتحركات المشار إليها، جرت وتجري في سياق سعي فئات اجتماعية تنتمي في الأغلب إلى ما يطلق عليه "الطبقة الوسطى" المصرية، إلى الاحتجاج على التدهور الكبير في أوضاعها الاقتصادية، وعلى تراجع دورها الاجتماعي والسياسي الريادي التقليدي، وعلى

الاستقلال المالي والإداري وتكرس تبعيتهم لسلطة جائزة تنتهك الدستور كل يوم. وهكذا استمرت كل فئة من فئات المجتمع المصري في التحرك لانتزاع حقوقها، وكذلك في النضال في المجال العام لتكريس الحقوق الديمقراطية الأساسية. ولا زال هذا التوجه الذي فتحت حركة "كفايه" باباً واسعاً لولوجه مستمرا حتى هذه الأيام، يعكس من جهة الشعور المتأصل بالظلم الاجتماعي لدى أغلب فئات المجتمع المصري، ومن جهة أخرى حجم الجراءة على المطالبة بالحقوق عقب عقود طويلة من الإذعان والتردد، بعد أن بلغت الأحوال الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حدوداً من التدهور غير مسبوقة. فمنذ اشهر قليلة أسس "العاطلون عن العمل"، وهم قطاع ضخم في مصر اتحاداً للدفاع عن حقهم في عمل مناسب، وأنشأ المعلمون المحرومون من حقوقهم حركة "معلمون بل نقابة"، وأطلقت مجموعة من الاقتصاديين المرتبطين بحركة "كفايه"، حركة "لا لبيع مصر" لمقاومة سياسة النظام في البيع العشوائي للملكية العامة (شركات - مصانع - مؤسسات خدمية كبرى - بنوك)، كما تأسست حركة "الدفاع عن الحقوق التأمينية"، التي تطالب الحكومة برد (270) مليار جنيه وفوائدها للشعب، وهي قيمة أموال التأمينات التي استولت عليها السلطة دون وجه حق، وحركة "الدفاع عن حق المواطن في الصحة" التي تسعى إلى توعية

مثل **تحركات مواطني النوبة** في الجنوب، احتجاجاً على الإجحاف التاريخي الواقع عليهم منذ تهجيرهم في الستينات من أراضيهم التي غمرها المسار المعدل لمجرى نهر النيل، غداة تنفيذ مشروع بناء السد العالي. **وتحركات مواطني سيناء من البدو** شرقاً، من أجل تمكينهم من الأراضي التي يقيمون عليها منذ عهد الأجداد، وضد العسف الأمني والتنكيل الجماعي بهم وبأبنائهم ، **وتحركات مواطني "السلوم"** غرباً، احتجاجاً على الممارسات الأمنية العنيفة ضد أهلها .

ويلاحظ في تحركات مواطني كل من أهل "سيناء" و"السلوم" اتسامها بقدر كبير من العنف والصدامية، وهو ما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا، وخُفّ مئات من الجرحى والمعتقلين. ويعود هذا الأمر في المقام الأول إلى حالة الاحتقان العميق التي حكمت علاقة هؤلاء السكان بالأجهزة الأمنية طوال السنوات الأخيرة، ولشعور سائد لدى الجميع بأن كل طرق إسماع شكاويهم - سلمياً - للمسؤولين قد باتت مغلقة.

حركة الفلاحين

محور حركة الاحتجاج الفلاحي الراهنة، مسألتين تاريخيتين: الأرض والمياه، وهما القضيتان الأساسيتان التي لعبت الدولة المصرية التليدة دورها المركزي في تنظيمهما والتحكم في شؤونهما، ومنها

تهميش وجودها المادي والمعنوي في الفترة الأخيرة. وهذا السعي للمواجهة أمر طبيعي ومفهوم بالنظر إلى تاريخ هذه الطبقة والمستوى التعليمي المتقدم لأبنائها، ودرجة وعيهم وامتلاكهم لقدرات تنظيمية.

لكن اللافت أنه في الوقت الذي كانت السلطة ووسائل إعلامها تحتاج بأن حركات التغيير، وعلى رأسها حركة «كفايه» قد انتهت وراحت إلى غير رجعة، تحت وطأة التدخل الأمني المفرط بعد أن تم إجهاض "ربيع القاهرة" الذي جسده التحركات الواسعة المطالبة بـ "الحق والحرية" عام 2005 ، برز متغير جديد - بشكل عاصف - في السنة الأخيرة، استقطب الأضواء معلنًا أن الحاجة للتغيير والحركة من أجل انتزاع شروطها، وهو طلب حركة " كفايه" الأول، قد أصبح هاجساً وطنياً عاماً تصعب السيطرة عليه، أو قمع تطلع الشعب المصري إليه ، أو قمعه أو المماثلة في الاستجابة لإلحاحه.

وهذا المتغير تمثل في الحضور الطاغي لحركة الطبقات الفقيرة وفئات المجتمع المهملة، من العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة بمختلف شرائحها، ومن المهمشين وسكان العشوائيات والمعدمين وتجمعات "البروليتاريا الرثة" ، في ظل استمرار الحركة الدائبة لمختلف تشكيلات الطبقة الوسطى المشار إليها، إضافة إلى تحركات شديدة التأثير لتجمعات بشرية طرفية في التخوم الحدودية،

ثم تطور الموقف إلى العصيان مما أدى إلى اعتقال القرية بنسائها ورجالها، وموت إحدى الفلاحات في ظروف غامضة بعد تعرض جميع الموقوفين للضرب المبرح. ولم تنته محاكمة فلاحي سارندو إلا في مطلع 2007 حيث صدرت بحقهم احكاماً قاسية.

مسألة المياه :

النيل هو شريان الحياة الرئيس لمصر وأهم مصادرها المائية. وتستقبل مصر 55 مليار متر مكعب سنوياً من النيل باتت لا تكفي حاجاتها الأساسية، في ظل بروز عاملين: الأول هو تضاعف أعداد السكان (إلى 80 مليون فرد عام 2008، حسب آخر الإحصاءات)، والثاني، نمو وتيرة الاستخدام الاستهلاكي الترفي بشكل هائل: المنتزهات والمدن السياحية الضخمة، القصور الفارهة ذات الحدائق الغناء وحمامات السباحة الخصوصية، وملاعب الجولف الشاسعة لاستخدام نخبة النخبة.

وأدى تفاعل هذان العاملان إلى استفحال أزمة المياه بشقيها: مياه الشرب ومياه الري، ووصولها للذروة هذا العام، بعد أن انخفض نصيب الفرد المصري من المياه من 2200 متر مكعب عام 1800 إلى 470 متر مكعب عام 2007. وهذا ما فجر "ثورة العطش" التي اجتاحت أركان البلاد حيث خرجت المظاهرات العارمة التي شارك فيها عشرات

استمدت "شرعية" سلطاتها المطلقة المتراكمة عبر القرون والأحقاب.

مسألة الأرض:

تعرّض الوضع المستقر لملكية الأرض المترسخ في مصر منذ "قوانين الإصلاح الزراعي" في أوائل خمسينات القرن الماضي، التي تم بموجبها تحديد ملكية الأرض الزراعية، وتوزيع الفائض المُصادر على فقراء الفلاحين، إلى هجمة منظمة تم عبرها الانقلاب على هذا الواقع بإصدار القانون (196) لسنة 1992، الذي أقر إجراءات انتزاع الأراضي من الفلاحين، بعد عقود من عيشهم عليها و بها، وإعادتها إلى كبار الملاك القدامى. وقد تسبب هذا القانون في إشاعة مناخ من التوتر والاحتقان ضاعف من فورانه الانحياز البيّن من أجهزة الأمن لصالح أغنياء الريف من كبار الملاك. فوقعت صدامات دامية بين الفلاحين الفقراء من جهة، وبين العائلات الغنية في الريف المدعومة من جهاز الدولة، سقط على إثرها شهداء من الفلاحين، وجرحى، واعتقل المئات منهم، وحولوا للمحاكمة بتهمة "مقاومة السلطات"، و "تهديد السلم العام". ولعل القصة الأكثر شهرة، من دون أن تكون فريدة، هي تلك العائدة إلى فلاحي قرية سارندو في الدلتا، الذين انتفضوا عام 2005 متصددين لمصادرة أراضيهم وإرجاعها إلى الملاك القديم العائد بحراسة أمنية قوية، فراح في المواجهة أحد الفلاحين قتيلاً،

وترتب على هذا الوضع تفجر حركة احتجاج عمالية واسعة المدى بدأت بإضرابات واعتصامات عمال شركات الغزل والنسيج في المراكز الصناعية التقليدية الضخمة: "المحلة الكبرى" و "كفر الدوار"، و "الإسكندرية"، قبل أن تتسع دوائرها وتمتد إلى قطاعات إنتاجية أخرى ومحافظات متعددة، قريبة وبعيدة.

وفي دراسة هامة لـ "مركز الأرض لحقوق الإنسان"، (صدرت بتاريخ تموز/ يوليو 2007)، عنوانها "الاحتجاج في مواجهة التوحش"، تم رصد 283 عمل احتجاجي في القطاعات الاقتصادية الثلاثة: القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، وقطاع الأعمال، خلال النصف الأول من هذا العام وحسب، منها: 117 حالة تجمهر، و85 حالة اعتصام، و66 حالة إضراب عن العمل، إضافة إلى عشرات التحركات الاحتجاجية التي نهض بها سكان المناطق العشوائية طلباً للمسكن الإنساني، والمحتجون على نصب محطات التقوية لشبكات التليفونات الجواله بالقرب من منازلهم، والمطالبون بتثبيتهم في أعمالهم المؤقتة، والمدرسون والأزهريون المطالبون بالكادر الوظيفي، والمحتجون على تدهور الأوضاع الصحية، والمحرومون من حوافز الإنتاج والعلوات، والغاضبون على اختفاء الخبز وارتفاع سعره ورداءة نوعيته، والمطالبون بمساوتهم في

الآلاف من المواطنين الغاضبين، الذين يحملون أوعية المياه الفارغة، ويقطعون الطرق السريعة، ويعلنون أن "الاعتصام هو الحل"، ويضربون عن الطعام، ويصطدمون غاضبين بقوات الأمن، رافعين شعار "عطشائين في بلاد النيل"، مهديين بالتصدي لحل هذه القضية الحياتية بكل الوسائل المتاحة. تم هذا في أغلب المحافظات الزراعية والنائية، بل وفي أطراف من العاصمة القاهرة ذاتها، بعد أن طال حرمان أهلها من الحق في "شربة مياه نظيفة" على امتداد عشرات السنين.

حركة العمال

واجهت الطبقة العاملة المصرية ظروفًا بالغة الترددي، مع بدء تطبيق سياسات "التكليف الهيكلي"، و"تحرير الاقتصاد"، و"الانفتاح"، أدت إلى تدهور أوضاعها بصورة شاملة. ومع خصخصة مصانع القطاع العام، وإغلاق العديد من المشاريع الكبرى، تم طرد مئات الآلاف من العمال (تحت مسمى "المعاش المبكر") انضموا إلى سوق العاطلين الذي يضم نحو سبعة ملايين من المواطنين. أما العمال الذين وجدوا فرصاً للعمل في مصانع القطاع الخاص، وهي نادرة، فقد تعرضوا لظروف عمل بالغة القسوة والإجفاف، محرومين من أية مكاسب، مفتقدين كافة الضمانات، ولو بالحدود التي كانوا يتمتعون بها في الماضي.

اسبوعاً وترافق مع اعتصام مستمر لحوالي 10 آلاف عامل في مختلف المصانع. وفرض هذا الإضراب نفسه على الوضع العام كخبر أول، ثم انتهى بتحقيق العمال لمطالبهم المتعلقة بشروط عملهم وبالتقديرات التي يحصلون عليها.

وإزاء ما تقدم، يجدر التساؤل على دلالات هذه الأحداث وتأثيراتها على مستقبل الصراع في مصر في الفترة القادمة. ذلك أن مصر جديدة تتشكل، ولم يعد الامر وقفاً على ما يجري في "القصر".

الأجور بزملائهم من الأجانب، والمحتجون على "مذابح الأشجار" ...

وتشير إحصاءات الشهرين المنقضيين، بعد تاريخ هذه الدراسة، (شهري تموز/يوليو و آب/أغسطس 2007) إلى انتظام الأعمال الاحتجاجية في المصانع والقرى وشتى المناطق الشعبية والعشوائيات، وإلى تصاعد معدلات هذه الأعمال واستمرارها في التطور كما و كيفاً. أما في شهر أيلول/سبتمبر، فقد انفجر إضراب عمال المحلة للغزل والنسيج - 24 ألف عامل- واستمر